

وسائل الدفع الإلكتروني في النظام البنكي الجزائري
-الواقع والمعوقات والآفاق المستقبلية-

**The means of e-payment in the Algerian Banking system
-the reality, obstacles and the future prospects-**

أ. سمية عيابسة، جامعة أم البواقي، الجزائر

تاريخ التسليم: (2015/11/24)، تاريخ القبول: (2016/07/22)

Abstract:

This paper is an attempt to shed the light in the reality of the means of e-payment in Algerian banks. As a result of the technology evolution of information and telecommunication in the presence of digital economy, a host of changes in the field of banking employment happened, this fact leads to the emergence of the means of e-banking as services for e-banking that banks resorted to follow in order to enhance its performance to wards its customers in order to reach new markets, gain customer's satisfaction and attract new market share, especially in the presence of competition.

Key words: the means of e-payment, Algerian bank

ملخص :

في ظل الاقتصاد الرقمي ونتيجة لتطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، برزت تحولات هائلة في مجال العمل البنكي الإلكتروني، مما أسفر عن ظهور وسائل الدفع والسداد الإلكتروني كنماذج لخدمات الصيرفة الإلكترونية، والتي لجأت البنوك لمواكبتها من أجل تحسين أدائها تجاه عملائها بغية الوصول إلى أسواق جديدة وكسب رضا عملائها وجذب عملاء جدد نتيجة المزايا التي تحققها هذه الوسائل، إضافة إلى رفع حصتها السوقية خاصة في ظل حدة المنافسة، وسنحاول من خلال هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على واقع وسائل الدفع الإلكتروني في البنوك الجزائرية وآفاقها المستقبلية.

الكلمات المفتاحية: وسائل الدفع الإلكتروني، البنوك الجزائرية

مقدمة:

لقد عرف الاقتصاد عدة فترات انتقالية، تميزت كل فترة عن الأخرى بوسائل وأساليب وأفكار جديدة أدت إلى تمييزها عن سابقتها فكانت مرحلة الزراعة، ثم مرحلة الصناعة، أما الآن فمرحلة المعرفة بمختلف مصادرها وتوجهاتها، سواء ظهرت في الأفكار أو في التطبيقات من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى عالم كل شيء رقمي فظهر اقتصاد المعرفة والاقتصاد الرقمي، هذا الاقتصاد الذي عرف تحولات في مختلف أركانه ولم يكن العمل المصرفي في منأى عن هذه التغيرات حيث توجه هو الآخر إلى الرقمنة فظهرت الصيرفة الالكترونية التي لم تعرف الحدود واعتمدتها مختلف الأنظمة المصرفية والمالية على مستوى العالم، أما في الجزائر فالنظام المصرفي يبحث من خلال برامج الإصلاح عن ذاته، فالخدمة المصرفية التي يطرحها النظام المصرفي الجزائري خدمة تقليدية لا تتناسب مع ما هو حاصل في الدول المتقدمة، لذلك بدأ التفكير في تحديث الخدمة المصرفية في الجزائر وذلك بجعلها عصرية، ومن بين أهم عناصر التحديث للخدمة المصرفية هي تحديث وسائل الدفع بمختلف أنواعها وجعلها وسائل دفع إلكترونية.

مما سبق نتجلى لنا ملامح إشكالية الدراسة والتي يمكن صياغتها من خلال التساؤل التالي:

- ما واقع ومتطلبات استخدام وسائل الدفع الالكتروني في الجزائر في إطار تحديثها وعصرنتها؟

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في التطور التكنولوجي الذي أصبحت تشهده الساحة المصرفية، وما ترتب عليه من استخدام واسع للأدوات والتقنيات المصرفية الحديثة في مختلف أنحاء العالم خاصة في الدول المتقدمة، هذا إضافة إلى الدور الذي تلعبه وسائل الدفع الالكتروني في تطوير اقتصاديات العالم من خلال المساهمة في تسهيل المعاملات المالية والتجارية، مما دفع بالدول النامية ومنها العربية والجزائر خاصة إلى العمل الجاد للتحويل إلى ممارسة العمليات المصرفية الالكترونية من خلال وسائل الدفع الالكتروني، بغية المحافظة على حظوظها في المنافسة والاستمرار مستقبلا.

المنهج المتبع: اعتمدنا للإجابة عن إشكالية للدراسة المنهج الوصفي التحليلي كونه الأنسب في مثل هذا النوع من البحوث لتقرير الحقائق وإبراز المفاهيم المرتبطة بالدراسة وذلك من خلال تقسيم الدراسة إلى أربعة محاور رئيسية:

- ✓ **المحور الأول:** مفهوم وأنواع وسائل الدفع الالكتروني.
- ✓ **المحور الثاني:** العوامل المساعدة على ظهور وسائل الدفع الالكتروني.
- ✓ **المحور الثالث:** واقع وسائل الدفع الالكتروني في الجزائر.
- ✓ **المحور الرابع:** معوقات استخدام البطاقة البنكية وأفاقها المستقبلية في النظام البنكي الجزائري.

المحور الأول: مفهوم وأنواع وسائل الدفع الإلكتروني

لقد أدى التطور الاقتصادي وزيادة حجم المعاملات المالية والتجارية إلى تطور وسائل الدفع وعدم استقرارها على شكل معين، لتتخذ أشكالاً عديدة على مر الزمن، بدءاً بالنقود التقليدية مروراً بالشيكات إلى أن وصلت في الوقت الحالي بفضل التطور التكنولوجي إلى ما يعرف بوسائل الدفع الإلكترونية وسنحاول من خلال هذا المحور التطرق إلى مفهوم وسائل الدفع الإلكتروني وأهم أنواعها.

1. مفهوم وسائل الدفع الإلكتروني: هناك عدة تعريفات لوسائل الدفع الإلكتروني يمكن تلخيص أهمها

فيما يلي:

- "هي الدورة الإلكترونية المأمونة والسريعة لنقل الأموال من المشتري إلى البائع عبر المؤسسات المالية وبأقل التكاليف الممكنة" [محرز، وصيد، 2011، ص: 14].

- "هي وسيلة إلكترونية بها قيمة نقدية مخزونة بطريقة الكترونية كبطاقة أو ذاكرة كمبيوتر، مقبولة كوسيلة للدفع بواسطة متعهدين غير المؤسسة التي أصدرتها، يتم وضعها في متناول المستخدمين كبديل عن العملات النقدية والورقية وذلك بهدف إحداث تحويلات إلكترونية لمدفوعات ذات قيمة محددة" [زغبة، شوق، 2013، ص: 52]

مما سبق يتضح لنا أن وسيلة الدفع الإلكتروني هي "وسيلة لتحويل الأموال وفق تقنية الكترونية مما يسهل عملية التبادل بطريقة آمنة وسريعة وبأقل التكاليف الممكنة"

2. أنواع وسائل الدفع الإلكتروني: نتيجة للتقدم التكنولوجي الذي أضحى يميز العمل البنكي، حولت

البنوك أغلب وسائل الدفع إلى وسائل إلكترونية، تعددت هذه الأخيرة واتخذت أشكالاً تتلاءم مع طبيعة المعاملات عبر الأنترنت من أهمها نذكر مايلي:

1.2. البطاقات الائتمانية: ظهرت البطاقة الائتمانية كنتاج للتطور الذي مس النقود، وهي عبارة عن

بطاقة بلاستيكية ومغناطيسية يصدرها البنك لصالح عملائه بدلاً من حمل النقود، تحمل اسم المؤسسة المصدرة لها، وشعارها و توقيع حاملها، وبشكل بارز على وجه الخصوص رقمها، واسم حاملها ورقم حسابها وتاريخ انتهاء صلاحيتها [صالح، 2011، ص: 11]، وهناك عدة أنواع من البطاقات الائتمانية أهمها: [أبو فارة، 2004، ص: 375]

1.1.2. بطاقة فيزا Visa Card: هي بطاقة تصدر عن شركة فيزا العالمية، هذه البطاقة متجددة

بإمكان صاحبها أن يسدد كل التزامات البطاقة خلال مدة السماح، أو أن يسدد جزءاً من الالتزامات خلال هذه المدة وتسديد البقية بعد ذلك، تعتبر هذه البطاقة من أكثر البطاقات إنتشاراً على الإطلاق حيث تتعامل مع ملايين المنشآت والمحلات التجارية وأجهزة الصراف الآلي.

2.1.2. 2. ماستر كارد Master Card: تأتي هذه البطاقة في المرتبة الثانية بعد بطاقة فيزا من حيث درجة انتشارها، تتعامل أيضا مع عدة منشآت ومحلات تجارية، لها عدة أشكال أهمها: ماستر كارد الذهبية، ماستر كارد الفضية، ماستر كارد رجال الأعمال...

3.1.2. بطاقة أمريكان إكسبريس American Express: هي بطاقة ائتمان لكنها غير متجددة، فهي ليست لها حد صرف، ويكون المبلغ الكلي المحمل على البطاقة مستحقا عند نهاية فترة السداد، أي ينبغي تسديد الالتزامات المادية لهذه البطاقة خلال مدة السماح، وبخلاف ذلك فإنه لن يجري تجديد هذه البطاقة لمدة جديدة، وهي أنواع: الخضراء، الذهبية، والماضية حيث يمنح كل نوع لقطاع معين من الزبائن المستفيدين.

2.2. البطاقات غير الائتمانية: هي تلك البطاقات التي لا تتيح لحاملها فرصة الحصول على ائتمان (قرض)، وتنقسم بدورها إلى:

1.2.2. البطاقة المدينة: ويتطلب هذا النوع من البطاقات وجود حساب بنكي جاري لصاحب البطاقة، حيث يتيح استخدام البطاقة عملية التسوية أو الدفع من خلال تمكين المستفيد من سحب الأموال من حساب صاحب البطاقة الذي يفترض فيه أن يكون حسابه مدينا، [فشيت و بناولة، 2011، ص:4]

2.2.2. بطاقة الدفع المسبق: حيث يقوم صاحب البطاقة الالكترونية بشحنها بمبلغ مالي وعند إتمام أي معاملة تجارية، يتم سحب المقابل المالي من هذه البطاقة حتى ينتهي المبلغ المشحون أو المعبأ في البطاقة، و لإعادة استخدامها يجب إعادة شحنها و هكذا، [فشيت و بناولة، 2011، ص:4]

3.2.2. بطاقة الحسم: هي تلك البطاقة التي تصدرها البنوك أو الجهات الأخرى التي رخص لها القانون ذلك صراحة، تستخدم من طرف صاحبها لخصم مبلغ من حسابه الجاري مباشرة لدفعه للتاجر، يمكن الحصول عليها بعد فتح حساب لدى البنك حيث يقوم البنك بإصدار البطاقة للعميل وربطها بحركة الحساب، ولا يستطيع العميل استخدامها سواء في عمليات السحب النقدي من أجهزة الصراف الآلي أو في عمليات شراء من أجهزة نقاط البيع إلا إذا كان رصيد الحساب دائنا [عياش و مناصرة، 2013، ص:39]

3.2. البطاقات الذكية: وهي عبارة عن: "بطاقة بلاستيكية ذات مواصفات ومقاييس معينة، تحتوي على رقاقة إلكترونية تعمل كحاسب آلي، حيث يمكن تخزين بعض البيانات عليها واسترجاعها، تتيح لأجهزة قراءة البطاقات التي توضع في المواقع التجارية التدقيق في تفاصيل الحسابات المالية لصاحبها" [فارس، 2013، ص:290]

4.2. النقود الالكترونية: تعرف النقود الالكترونية بأنها "مجموعة من البروتوكولات والتوقعات الرقمية التي تتيح للرسالة الالكترونية أن تحل فعليا محل تبادل العملات التقليدية، وبعبارة أخرى فإن النقود الالكترونية هي المكافئ الالكتروني للنقود التقليدية التي اعتدنا تداولها غير أن هذه النقود تتميز

عن التقليدية بمجموعة من الخصائص أهمها انخفاض تكلفة تداولها كون تحويل النقود الإلكترونية عبر الإنترنت أو الشبكات الأخرى أرخص بكثير من استخدام الأنظمة البنكية التقليدية كما أنها لا تخضع للحدود حيث يمكن تحويل النقود الإلكترونية من أي مكان إلى آخر في العالم...

5.2. الشبكات الإلكترونية: يعتبر الشبك الإلكتروني المكافئ الإلكتروني للشبكات الورقية التقليدية التي اعتدنا التعامل بها، وهو عبارة عن رسالة إلكترونية موثقة ومؤمنة يرسلها مصدر الشبك إلى مستلم الشبك ليستخدمه ويقدمه للبنك الذي يعمل عبر الإنترنت، ليقوم البنك أولاً بتحويل قيمة الشبك المالية إلى حساب حامل الشبك، وبعد ذلك يقوم بإلغاء الشبك وإعادته إلكترونياً إلى مستلم الشبك، ليكون دليلاً على أنه قد تم صرفه فعلاً ويمكن لمستلمه أن يتأكد أنه قد تم فعلاً تحويل المبلغ لحسابه.

6.2. التحويل المالي الإلكتروني

هو عملية يتم بموجبها منح الصلاحية لبنك ما للقيام بحركات التحويلات المالية الدائنة والمدينة إلكترونياً من حساب بنكي إلى حساب بنكي آخر؛ أي أن عملية التحويل تتم إلكترونياً عبر الهاتف وأجهزة الكمبيوتر عوضاً عن استخدام الأوراق، فهو عملية يتم بموجبها نقل مبلغ معين من حساب إلى آخر عن طريق تقييده في الجانب المدين للأمر والجانب الدائن للمستفيد سواء أتم هذا التحويل بين حسابين مختلفين في نفس البنك أم في بنكين مختلفين

المحور الثاني: العوامل المساعدة على ظهور وسائل الدفع الإلكتروني

لقد ساعد على تطور وسائل الدفع وتحويلها من الشكل التقليدي إلى الشكل الإلكتروني مجموعة من العوامل أهمها:

1. تراجع فعالية وسائل الدفع التقليدية بالرغم من الامتيازات التي تتميز بها وسائل الدفع التقليدية من حيث تسهيل المعاملات إلا أن هذه الأخيرة تتضمن العديد من النقصات والتي نذكر من بينها [صالح، 2011، ص:7]:

- اندعام الملائمة فالحاجة إلى الوجود الشخصي لكلا الطرفين يقيد الحرية المعاملاتية؛
- عدم إجراء المدفوعات في الوقت الحقيقي؛ حيث أن المدفوعات التقليدية لا تتم في الوقت الحقيقي، ويتوقف التأخير في التحقق الفعلي على نوعية السداد والمدفوعات بالشبكات مثلاً تستغرق ما يصل إلى أسبوع.
- اندعام الأمن؛ فالتوقيعات يمكن أن تزور والشبكات والكمبيالات والسندات لأمر يمكن أن تسرق أو تضيع والتجار يمكن أن يلجؤوا للغش والاحتيال بمختلف أشكاله.
- ارتفاع تكلفة المدفوعات؛ حيث أن كل معاملة تكلف مبلغاً ثابتاً من المال، وبالنسبة للمدفوعات الصغيرة تغطي بالكاد تكاليف المصروفات، فالبنوك مثلاً من جهتها تعاني من ارتفاع تكاليف معالجة الشبكات ذات المبالغ الصغيرة نظراً لتعددتها، بالإضافة إلى تكاليف عملية المقاصة

2. تطورات تكنولوجيا المعلومات: نتيجة للتطورات في تكنولوجيا المعلومات التي تمثل أنواع التكنولوجيا المستخدمة في تشغيل ونقل وتخزين المعلومات بشكل الكتروني من خلال وسائل الاتصال وشبكات الربط وغيرها من المعدات [عراية، 2012، ص:13]، حيث أخذت هذه التكنولوجيا المتقدمة ترتبط بالمجالات والأنشطة الاقتصادية على تنوعها، وتعتبر البنوك من أبرز القطاعات التي تأثرت بثورة المعلوماتية والاتصالات، حيث أصبح استخدام التكنولوجيا الحديثة عنصرا أساسيا في عمل البنوك خاصة في ظل تزايد المنافسة في الصناعة البنكية واشتدادها محليا وعالميا.

3. ظهور شبكة الانترنت: تعتبر الأنترنت أكبر شركة حواسيب في العالم تتشكل من مجموعة من الشبكات الجزئية تجري فيها المعلومات من وإلى أي مكان في العالم بحرية تامة، وهي مرتبطة ببعضها البعض من خلال مجموعة من التجهيزات المعلوماتية، تسمح بتمرير المعلومات بطريقة سهلة واقتصادية من وإلى أي مكان على وجه الكرة الأرضية. [يريك، 2011، ص:100]، ووفقا لحديث بيل غيتس رئيس مجلس إدارة مايكروسوفت العالمية فإنه يجب النظر إلى الأنترنت على أنه أمر مسلم به وأن المؤسسات التي تأخذ بتقنية الأنترنت هي التي سيكتب لها البقاء والمؤسسات التي لا تواكب التميز ستبقى في المؤخرة، من خلال هذه العبارة تظهر فعلا أهمية استخدام التقنيات الإلكترونية في العمل البنكي وخصوصا في ظل المنافسة المحلية والعالمية [الشمري، والعبجلات، 2008، ص:38]

4. ظهور البنوك الإلكترونية وخدمات مصرفية جديدة: في ظل وجود شبكة الأنترنت وشيوعها وازدياد مستخدميها، واستخدام هذه الشبكة في ميدان النشاط التجاري الإلكتروني، لم تكفي البنوك بدور المتفرد بل شهدت ثورة في المعاملات البنكية أمدت هذا القطاع بأحدث الآليات وجعلته أكثر مرونة وسرعة في تقديم خدماته، وقد ظهر في الوجود ما يسمى بالبنوك الإلكترونية، وهي تلك البنوك والمؤسسات المالية القائمة على الركز الإلكتروني، من خلال توظيف التطورات الحديثة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتقديم كافة الخدمات البنكية للعملاء بأمان وأقل تكلفة وأسرع وقت وأقل جهد [سليمة، 2009، ص:99]؛

5. ظهور منظمات ومؤسسات مالية عالمية في مجال المدفوعات: إن من بين العوامل المساهمة في انتشار وسائل الدفع الإلكترونية، ظهور منظمات ومؤسسات مالية عالمية أصبحت رائدة في إنتاج وتسويق هذه الوسائل لمختلف بلدان العالم، والتي نذكر من بينها فيزا العالمية، ماستر كارد العالمية، أمريكيان اكسبريس... [عبد الرحيم، 2011، ص:6]:

المحور الثالث: واقع وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر

لقد لجأت الجزائر في إطار تحديثها لجهازها المصرفي إلى إنشاء شركة أطلقت عليها تسمية الشركة النقدية للعلاقات التلقائية ما بين البنوك¹ SATIM، هذه الأخيرة التي تتكفل بتطوير المعاملات

البنكية من خلال تحديث وسائل الدفع وسنحاول فيما يلي التعريف بهذه الشركة والتطرق إلى أهم إنجازاتها في إطار عصرنة الدفع الإلكتروني

1. التعريف بالشركة: وهي شركة ذات أسهم تأسست سنة 1995 بمساهمة ثمانية بنوك جزائرية هي: بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR، البنك الوطني الجزائري BNA، بنك الجزائر الخارجي BEA، الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط CNEP، الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CNMA، بنك التنمية المحلية BDL، بنك البركة الجزائري EL BARAKA والقرض الشعبي الجزائري CPA يبلغ رأسمالها حاليا حوالي 1271000000 دج، تضم هذه الشركة 16 بنك 8 منها عمومية و8 خاصة هذا إضافة إلى بريد الجزائر Algérie post، من بين هذه البنوك إضافة إلى البنوك المساهمة في تأسيس الشركة نذكر مايلي: بنك الإسكان للتجارة والتمويل- الجزائر-The Housing Bank of Trade and Finance، بنك السلام AL Salam Bank، بنك الخليج الجزائر Gulf Bank Alegria، ترست بنك الجزائر Trust Bank Alegria، سوسيتي جنرال الجزائر Société Générale Algérie، BNP باريباس BNP Paribas... وقد أنشئت هذه الشركة أساسا للقيام بجملة من المهام من بينها نذكر مايلي: [www.satim.dz]

- العمل على تحديث وسائل الدفع الإلكتروني.

- وضع وإدارة البنية التقنية والتنظيمية التي تضمن التوافق التام بين مستخدمي الشبكة النقدية الإلكترونية في الجزائر.

- المشاركة في وضع القوانين البنكية لتسيير المنتجات الإلكترونية.

- مراقبة البنوك في تطوير المنتجات الإلكترونية.

- تخصيص الشيكات العادية والبطاقات البنكية بما يضمن سرية وخصوصية كل منها من خلال رمز سري.

- التحكم في كافة الإجراءات التي تضمن التوظيف الجيد لنظام الدفع الإلكتروني بمكوناته:

- التحكم في التكنولوجيات؛ - آلية الإجراءات؛ - سرعة المعاملات؛ - تخفيض التكاليف.

2. أهم إنجازات شركة SATIM في إطار تحديث وسائل الدفع الإلكتروني: من أجل تحديث وسائل

الدفع الإلكتروني في الجزائر قامت الشركة النقدية للعلاقات التلقائية ما بين البنوك SATIM بالعديد من المشاريع نذكر من أهمها مايلي:

1.2. الشبكة النقدية المشتركة Réseau Monétique Interbancaire RMI: في عام 1996

أطلقت شركة ساتيم مشروع وضع نظام نقدي مشترك ما بين البنوك، ومن نتائجه أن تم إرساء الشبكة النقدية الإلكترونية المشتركة RMI التي تتضمن حضيرة الموزعات الآلية للأوراق النقدية DAB، التي تتوزع على كامل شبكة الوكالات البنكية والبريدية وذلك من خلال خطوط الربط X25 لشبكة إرسال

المعطيات DZ-PAC، يهدف هذا النظام إلى تحقيق القبول التام لجميع البطاقات المصدرة في جميع الصرافات الموجودة عبر كامل التراب الوطني، كما تقوم بمعالجة عمليات السحب المرتبطة بالبنوك الأعضاء وكذا التحويلات المالية المرتبطة بعمليات المقاصة الناتجة عن السحب بـ 2006، ص:147].

1.1.2. التعامل بالصرافات الآلية وأجهزة الدفع الإلكتروني في الجزائر:

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
عدد اجهزة الدفع الالكتروني	2897	3047	2965	2986	2737	3035

Source : SATIM

تتوزع هذه الأجهزة على عدد من البنوك يمكن توضيحها فيما يلي:

الجدول رقم2: عدد أجهزة الدفع الإلكتروني TPE حسب البنوك خلال الفترة 2010-2015

السنوات						
البنوك	2010	2011	2012	2013	2014	2015
CPA	1491	1554	1622	1647	1654	1686
BDL	575	575	338	188	188	188
BADR	317	317	317	317	319	373
BNA	52	57	57	57	57	65
BEA	329	329	332	332	/	/
سوسبيتي جنرال	51	60	71	101	126	243
بريد الجزائر	47	47	47	47	47	47
بنك البركة	9	9	9	9	9	9
BNP باريناس	15	24	76	89	80	111
Natixis	3	5	5	40	41	73
AGB	6	66	89	155	208	232
السلام بنك	2	4	2	4	8	8
المجموع	2897	3047	2965	2986	2737	3035

من خلال الجدولين السابقين يتضح لنا التطور الملحوظ الذي عرفه عدد اجهزة الدفع الإلكتروني في الجزائر وذلك على مستوى مجموعة من البنوك الرائدة في المجال حيث ارتفع عددها من 2897 جهاز إلى 3035 جهاز سنة 2015، ويحتل القرض الشعبي الجزائري الصدارة في عدد أجهزة الدفع الإلكتروني ب 1686 جهاز سنة 2015

كما عرف عدد الصرافات الآلية في الجزائر تطورا كبيرا خلال السنوات الأخيرة وهو ما نحاول توضيحه من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم 3: تطور عدد الصرافات الآلية في الجزائر خلال الفترة 2010-2015

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	نوفمبر 2015
عدد الصرافات الآلية	636	647	543	475	539	570

Source : SATIM

نلاحظ من خلال الجدول السابق تطور عدد الصرافات الآلية في الجزائر، حيث نجد أنه بلغ أقصاه سنة 2011 بـ 647 صراف آلي، كما عرف تراجعا خلال السنتين الموالتين ليعاود الارتفاع مجددا حيث بلغ حوالي 570 جهاز إلى غاية نوفمبر من سنة 2015، وتستحوذ كل من BDL و CNEP على أكبر عدد ممكن من الصرافات الآلية تليهما BNA و BEA بينما تتوزع بقية الموزعات على ما تبقى من بنوك ومؤسسات مالية، هذا التذبذب في عدد أجهزة الصراف الآلي إن دل فهو يدل على صعوبة التحكم الجيد في هذه التقنيات الحديثة وعن المعاملات من خلالها.

2.2. البطاقات البنكية في الجزائر: لقد بدأ العمل بالبطاقات البنكية في الجزائر سنة 1997 من خلال إصدار أول بطاقة لكنها لا تحتوي على شريحة وإنما تتضمن فقط المساحة المغناطيسية، حيث كان التعامل يقتصر فقط على عمليات السحب حتى عام 2005 أين بدأت عمليات الدفع، وفي 2009 ظهرت فكرة الدفع عبر الأنترنت التي ظلت مجرد فكرة إلى غاية عام 2010 حيث تم المصادقة على هذا المشروع إلا أنه لم يدخل حيز التنفيذ إلى غاية عام 2013 أين تم تنفيذ أول عملية للدفع عبر الأنترنت، وفي نفس السنة ظهرت فكرة تسديد الفاتورة من خلال الموزعات الآلية لكنها تبقى فكرة مدروسة لا غير لم تتجسد بعد على أرض الواقع، هذا إضافة إلى العديد من البرامج التي تعد قيد الإنجاز والتي من أهمها برنامج الطريق السيار شرق غرب حيث من المتوقع أن يصبح سلوك الطريق شرق غرب بمقابل مالي حسب عدد الأمتار باستخدام بطاقات تحمل الرمز CIB، وأحسن مثال على ذلك ولاية وهران التي طبق فيها هذا البرنامج سنة 2014 بـ 8 آلاف بطاقة CIB والنقاش ساري حاليا مع مترو الجزائر لكن لم يتم المصادقة عليه بعد، هذا إضافة إلى مشروع شحن الهاتف النقال من خلال الموزعات الآلية [Satim, 2015] لوقبل التعرف على حجم استخدام البطاقات البنكية في الجزائر لابد أولا من التعرف على أنواع البطاقات المختلفة المعتمدة من طرف البنوك الجزائرية:

1.2.2. البطاقات المحلية: هي بطاقات تسمح بعمليات السحب والدفع، متاحة لكافة الزبائن تقدر مدة صلاحيتها بسنتين باستثناء البطاقات الموجهة لعملاء البنك الوطني الجزائري BNA فتقدر مدة صلاحيتها بثلاث سنوات [SATIM 2015]، ونميز عموما بين نوعين أساسيين يحملان نفس الرمز CIB (بطاقة بنكية مشتركة):

- البطاقة العادية **Classique**: تمنح لفئة عملاء البنوك الذين لا يتجاوز دخلهم حدا معيناً، طبعاً لا يمكننا تحديد المبلغ لأن الأمر نسبي يختلف من بنك لآخر.

- البطاقة الذهبية **Gold**: يمنح هذا النوع من البطاقات لفئة معينة من عملاء البنوك والذين يتجاوز دخلهم مبلغاً معيناً كامتياز يمنحه البنك للعميل.

2.2.2. البطاقة الدولية: هي بطاقة تستعمل خارج الوطن في عملية السحب والدفع، موجهة لعملاء البنوك الذين يمتلكون حسابات بالعملة الصعبة، ويمكن أن نميز بين نوعين أساسيين: [ميهوب، 2014، ص:115]

- بطاقة **Visa Classique**: يمنح هذا النوع من البطاقات للعملاء الذين لديهم رصيد من العملة الصعبة أكبر أو يساوي 1500 أورو على أن لا يتعدى عدد عمليات السحب في اليوم أربع عمليات.

- بطاقة **Visa Gold**: يمنح هذا النوع من البطاقات للعملاء الذين لديهم رصيد من العملة الصعبة أكبر أو يساوي 5000 أورو على أن لا يتجاوز عدد عمليات السحب في اليوم الواحد سبع ساعات. والجدول الموالي يوضح حجم البطاقات البنكية المتداولة في الجزائر سنة 2015:

الجدول رقم 4: حجم البطاقات المتداولة في الجزائر سنة 2015

عدد البطاقات المتداولة	1474230
عدد البطاقات العادية المتداولة	941371
عدد البطاقات الذهبية المتداولة	165429
عدد بطاقات السحب المتداولة	367430

Source : Satim

ولو نرجع إلى طبيعة المعاملات باستخدام البطاقات المصرفية لوجدناها عمليات سحب أكثر منها دفع وهو ما سنحاول توضيحه من خلال الجدول الموالي الذي يوضح عدد عمليات السحب والدفع بواسطة البطاقات المتداولة إلى غاية سبتمبر من سنة 2015:

الجدول رقم 5 : حجم عمليات السحب والدفع باستخدام البطاقات المصرفية في الجزائر إلى غاية سبتمبر من

سنة 2015

نوع المعاملة	القيمة
العدد الإجمالي للمعاملات	3814905
عدد معاملات السحب	3420379
عدد المعاملات فيما بين البنوك Interbancaire	2741434
عدد المعاملات داخل البنوك Intrabancaire	678945
عدد معاملات الدفع	27272
المبلغ الإجمالي لمعاملات السحب والدفع	3532836121800

عدد طلبات كشف الرصيد	367254
----------------------	--------

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه تطور عدد معاملات السحب والـ SATIM Source: البنك، حيث تمثل عمليات السحب أغلبية العمليات بـ 3420379 خلال سنة 2015، بينما لا تزال عمليات الدفع باستخدام البطاقات متأخرة نوعا ما في الجزائر، وهذا قد يرجع في معظم الأحيان إلى محدودية ثقافة التجار الجزائريين إذ نادرا ما نجد مراكز أو محلات تعتمد الدفع من خلال أجهزة الدفع الإلكتروني TPE بسبب التخوف من أنه أثناء إجراء معاملات الدفع قد تكون هناك مصادر أخرى غير بنك الزبون أو شركة SATIM على اطلاع بحسابات التاجر وما يعنيه ذلك من التزامات و ضرائب وغيرها، هذا إضافة إلى التطور الملحوظ الذي عرفته عمليات الاطلاع على الرصيد حيث بلغت حوالي عملية سنة 2015 وتتراوح مبالغ السحب والدفع بين 1000 و 10000 دينار جزائري والجدول الموالي يوضح سقف التعامل بالبطاقات البنكية في مجال السحب والدفع الإلكتروني:

الجدول رقم 6: حجم عمليات السحب والدفع باستخدام البطاقات البنكية حسب المبلغ سنة 2015

Source: SATIM

المبلغ بـ دج	السحب	الدفع	الدفع عبر الإنترنت	المجموع
5000-0	1834451	6468	4379	1845298
10000-5000	1329485	2977	25	1332487
15000-10000	797000	1119	0	798119
20000-15000	228373	436	0	228809
30000-20000	781002	331	0	781333
50000-30000	167758	155	0	167913
70000-50000	38370	40	0	38410
90000-70000	13352	4	0	13356
100000-90000	0	0	0	0
أكبر من 100000	0	3	0	3

من خلال هذا الجدول نلاحظ طبعا وكما أشرنا سابقا أن عدد عمليات السحب أكبر من الدفع فنجد أن أكبر حجم من عمليات السحب عندما يتراوح المبلغ من 0 إلى 5000 دج ، حيث بلغ عدد عمليات السحب حوالي 1834451 عملية ثم يبدأ عدد العمليات بالتناقص تدريجيا مع ازدياد المبلغ لتصل إلى

أدنى قيمة تقدر ب13352 عملية عندما يتراوح المبلغ من 70000 إلى 90000 دج ثم تتعدم بعدها عمليات السحب، وكذلك الأمر بالنسبة لعمليات الدفع حيث نجد أن عدد عمليات الدفع يبلغ أقصاه عندما يتراوح المبلغ بين 0 و5000 دج ب6468 عملية، ليبدأ كذلك عدد العمليات بالتناقص ليبلغ 4 عمليات فقط عندما يتراوح المبلغ بين 70000 و90000 دج ، على عكس عمليات الدفع عبر الأنترنت التي وحسب الإحصائيات لازالت تتم فقط لإتمام العمليات ذات المبالغ البسيطة أي من 0 إلى 10000 دج كحد أقصى، باعتبار أن العملية حديثة التطبيق في الجزائر بالتالي من الصعب تحقيق القبول العام ببساطة، والجدول الموالي يبين حجم المعاملات عبر الأنترنت باستخدام البطاقات البنكية في الجزائر:

الجدول رقم 7 :حجم عمليات الدفع عبر الأنترنت في الجزائر حسب نوع البطاقة البنكية خلال

الفترة 2012-2014

المجموع	البطاقة الذهبية Gold	البطاقة العادية Classique	
0	0	0	2012
8	0	8	2013
4404	225	4179	2014
4412	225	4187	المجموع

Source :SATIM

من خلال الجدول يمكن الملاحظة أن عمليات الدفع عبر الأنترنت في الجزائر بدأت سنة 2013 ب 8 عمليات وذلك باستخدام البطاقة العادية بينما لم يتم الدفع باستخدام البطاقة الذهبية سنة 2013، ليرتفع العدد إلى 4404 عملية سنة 2014 من بينها 4179 عملية باستخدام البطاقة العادية و 225 عملية باستخدام البطاقة الذهبية وهو تطور معتبر إذا ما اعتبرنا تاريخ بداية الدفع عبر الأنترنت في الجزائر. مما سبق يمكن القول انه ورغم الجهود المبذولة من قبل السلطات المعنية لتحديث وسائل الدفع الإلكتروني يبقى استعمال هذه الوسائل دون المستوى المرغوب، ويمكن إرجاع ذلك إلى العديد من العوامل التي قد تحول دون ذلك وهو ما سنحاول توضيحه من خلال المحور الموالي

المحور الرابع: معوقات استخدام البطاقة البنكية وآفاقها المستقبلية في النظام المصرفي الجزائري

أشارت المؤسسات المصرفية الجزائرية أن طلبات الحصول على البطاقات تبقى ضعيفة مقارنة بطلبات دفاتر الصكوك البنكية التي لا تنتهي، ومن المؤكد أن هناك ما يعيق سير استخدام البطاقة البنكية سواء تعلق الأمر بمعوقات تقنية أو بشرية، لكن من المتوقع أن يتحسن الوضع تدريجيا بفضل الانتشار الواسع للتعامل الإلكتروني مما يفرض على المجتمع الجزائري قبول الوضع والانقياد للتعامل بالبطاقات البنكية.

1 - معوقات استخدام البطاقات البنكية في النظام البنكي الجزائري: من بين معوقات استخدام البطاقات البنكية في الجزائر نذكر على سبيل الذكر لا الحصر ما يلي [شايب، 2014، ص: 47]

عزوف الزبائن عن طلب بطاقات الدفع الآلي كون عدد كبير من العملاء ضعفاء في التعامل مع لغة التكنولوجيات، فكيف يمكنهم استعمال بطاقات الدفع أو السحب الآلي الحديثة وحفاظهم على الرقم السري، وبالتالي اكتفائهم باستعمال الصك البريدي؛

- عدم استخدام البطاقة البنكية خوفا من الخطأ التقني الذي قد يحدث خلال عملية السحب أو الدفع، مع ظهور عدة مشاكل على مستوى الموزعات الآلية كعدم تمكن البعض من سحب الرواتب أو أموال أرصدهم كاملة فقت سجلت حالات شهدت فيها حسابات العملاء سحبا فعليا دون استلامهم للمال في الواقع نتيجة بعض الأخطاء التقنية؛

- تفضيل المواطن الجزائري التعامل بالصك المكتوب، وابتعاده عن التعامل الالكتروني الافتراضي خاصة عندما يتعلق الأمر بالنقود دفعا واستلاما؛

- عدم توفر السيولة على مستوى الموزعات الآلية، إضافة إلى الانقطاعات المتكررة في شبكة الإتصال كون هذه الأجهزة متاحة للخدمة باستمرار وعدم ديمومة جاهزيتها وما يعنيه ذلك من اهمال و ضعف صيانة؛

- محدودية ثقافة التجار الجزائريين الذين يتخوفون من الحصول على مستحقاتهم من خلال البطاقات البنكية للزبائن ظنا منهم أنه أثناء عملية الدفع هناك أطراف أخرى غير بنك الزبون على اطلاع بحساب التاجر وما يعنيه ذلك من التزامات تقع على عاتق التجار خاصة أولئك اللذين لا يصرحون بأرباحهم وبالتالي التهرب من الضرائب.

2 - آفاق ومطلعات استخدام البطاقة البنكية في النظام البنكي الجزائري: لقد بات من الطبيعي أن تعمل السلطات النقدية في الجزائر على تطوير وسائل الدفع لمجاراة الحركية في جانبها المرتبط بحركة رؤوس الأموال التي عرفت تطورا على عدة مراحل، إلى غاية المرحلة ما قبل النقدية التي هي مرحلة الصك التي سبقت، ثم تزامنت مع تقدم التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال التي سهلت وسرعت استخدام وسائل الدفع الإلكتروني [شايب، 2014، ص: 48].

1.2. التحسن التدريجي لعمليات السحب والدفع:

على الرغم من هذه النقائص إلا أننا نشير إلى أن:

- عملية استخدام الموزعات الآلية ونهائيات نقاط البيع بدأت تتحسن بصفة تدريجية حيث بدأت نقل الأخطاء التي كانت موجودة؛

- أهمية التعامل بالبطاقة البنكية مقارنة بالصك البنكي من حيث سهولة سحب الأموال خاصة في المناسبات كالأعياد وأيام العطل وحتى في الليل؛

- إمكانية مضاعفة عمليات السحب من الموزعات الآلية من خلال الإدراج الجاري للورقة النقدية فئة 2000 دج.

2.2. خدمة تسديد الفواتير عبر الموزع الآلي للأوراق النقدية والهاتف النقال: من المؤكد أنه سيصبح من الممكن تسديد بعض الفواتير باستخدام الموزعات الآلية للأوراق النقدية في المستقبل القريب، كون شركات الهاتف وتوزيع المياه والكهرباء مهتمة بدفع فواتيرها من خلال الموزعات الآلية للأوراق النقدية، ناهيك عن وجود إمكانية للدفع عبر شبكة الأنترنت والتي دخلت حيز التنفيذ سنة 2013.

3.2. إنشاء هيئة مستقلة لمراقبة نظام الدفع الإلكتروني في الجزائر: أوكلت مهمة مراقبة نظام الدفع الإلكتروني في الجزائر التي كانت تقوم بها إلى حد الآن شركة ساتيم إلى مجموعة منسقة اقتصادية (هيئة مستقلة غير ربحية)، يضم مجلس إدارتها بنك الجزائر و 21 بنكاً عمومياً وخاصة ينشطون في الجزائر، حيث اعتبرت جمعية البنوك والمؤسسات المالية أنه مع ارتفاع عدد المتدخلين في المجال المالي والتجاري، أضحت من الضروري الفصل بين المهمة التجارية المحضة للخدمات البنكية الإلكترونية ومهمة المراقبة، حيث ستسمح هذه المجموعة بالإشراف على إستراتيجية تطوير النظام النقدي قصد تعميم استعمال وسائل الدفع العصرية.

النتائج :

مما سبق وعلى ضوء ما تم عرضه توصلنا إلى مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها فيما يلي:

- لقد فرض تطور علم الاقتصاد العديد من التغييرات التي لم يكن القطاع المصرفي في منأى عنها من خلال التوجه إلى رقمنة أنشطته باعتماد الصيرفة الإلكترونية التي أصبحت ضرورة حتمية لمواجهة المنافسة بشكلياتها الوطنية والدولية؛

- لقد ساهم ظهور شبكة الأنترنت وما لحقها من تطورات كان أهمها التجارة الإلكترونية في تراجع دور وسائل الدفع التقليدية لتحل محلها وسائل الدفع الإلكترونية خاصة في ظل وجود هيئات دولية وعالمية رائدة في إنتاج وتسويق مثل هذه النوع من وسائل الدفع؛

- تفتت وسائل الدفع الإلكتروني آفاقاً واسعة للحصول على الخدمة البنكية في أي وقت وفي أي مكان؛

- تعتبر وسائل الدفع الإلكتروني من عوامل تطور البنوك والرفع من آدائها الخدمي ومواكبة التحديات البنكية وجذب الزبائن والرفع من القدرة التنافسية وهو ما يؤثر إيجاباً على أداء البنك.

- لا يزال النظام المصرفي الجزائري بعيداً نوعاً ما عن واقع وسائل الدفع الإلكترونية في الدول المتقدمة وحتى بعض الدول العربية بالرغم من الجهود المبذولة للنهوض بالقطاع؛

- هناك العديد من العوامل التي تحول دون تطور التعامل باستخدام البطاقات البنكية في الجزائر منها ما هو تقني ومنها ما هو بشري، لكن يمكن ارجاع السبب الرئيسي إلى نقص الوعي والثقافة اللازمة لاعتماد مثل هذه الوسائل .

ب. التوصيات: بناء على النتائج المتحصل عليها من خلال هذه الدراسة ارتأينا تقديم عدد من الاقتراحات يمكن ذكرها فيما يلي:

- ضرورة عمل المصارف باستمرار على تكوين العمال والارتقاء بقدراتهم ومهاراتهم بإجراء دورات تدريبية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال نظرا لتمييزها بالتطور السريع و المستمر
- ضرورة التحكم الجيد في التقنيات الالكترونية وحمايتها والعمل على ضمان السرية أكثر بما يجذب الزبائن لاستخدام هذه الوسائل أكثر فأكثر من جهة ويرفع من كفاءة الأداء البنكي من جهة أخرى
- أهمية الحملات الدعائية والتحسيسية لتشجيع استعمال البطاقات البنكية وتشجيع الزبائن على استخدامها وتقبلها كونها وسيلة سحب ودفع آمنة و موثوق منها؛
- يشكل ضعف فهم لغة التكنولوجيات أهم عائق يقف أمام انتشار استخدام وسائل الدفع الالكتروني في الجزائر لذلك فإنه ينبغي على المصارف وضع برامج تسهم في توعية العملاء خاصة تلك المرتبطة بالخدمات المعقدة والمعروضة لأول مرة، بحيث تصبح سهلة ومفهومة لكل فئات العملاء؛
- السهر على إقناع أكبر عدد من التجار بقبول أجهزة الدفع الالكتروني لاعتقادهم أن الدفع الالكتروني وسيلة تخدم مصلحة الضرائب من أجل مراقبة رقم أعمالهم، في الوقت الذي تشكل فيه وسيلة لهؤلاء التجار لتأمين أفضل لأموالهم ومحاسبة داخلية آلية ودفع مضمون؛
- أهمية اعتماد نظام جديد للمراقبة عن بعد للموزعات الآلية الخاصة بالبنوك والبريد والعمل على تعميمه، مما يمكن البنك من مراقبة موزعاته مركزيا من الجزائر العاصمة ومعرفة وضعيتها

قائمة المراجع:

- بركة، السعيد (2011). واقع عمليات الصيرفة الالكترونية وآفاق تطورها في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تأمينات وبنوك، جامعة أم البواقي
- زغبة، طلال، وشوق، فوزي (2013). أشكال النقد الحديثة كمدخل استراتيجي للحد من مشكلة نقص السيولة ومواجهة مخاطر الإصدار النقدي، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الثالث بعنوان الصيرفة الالكترونية التقليدية ومتطلبات النموذج الجيد، جامعة أم البواقي.
- سليمة، عبد الله (2008). دور تسويق الخدمات المصرفية الالكترونية في تفعيل النشاط البنكي - دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري بباتنة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة الحاج لخضر، باتنة.

- شايب، محمد، (2014). البطاقة البنكية في القطاع المصرفي الجزائري بين الواقع والمتطلعات - دراسة تقييمية لشبكة النقد الآلي بين البنوك -، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، العدد 2.
- شكرين، محمد (2006) بطاقة الإئتمان في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر.
- صالح، الياس (2011). مستقبل وسائل الدفع التقليدية في ظل وجود الحديثة، مداخلة مقدمة ضمن المنتدى العلمي الدولي الرابع عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية واشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر - عرض تجارب دولية-، المنعقد يومي 26 و 27 أفريل، بالمركز الجامعي خميس مليانة.
- عبد الرحيم، وهيبة (2011). تقييم وسائل الدفع الالكترونية ومستقبل وسائل الدفع التقليدية في ظل وجودها، مداخلة مقدمة ضمن المنتدى العلمي الدولي الرابع عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية واشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر - عرض تجارب دولية-، المنعقد يومي 26 و 27 أفريل، بالمركز الجامعي خميس مليانة.
- عراية، رابح (2012). دور تكنولوجيا الخدمات المصرفية الالكترونية في عصرنة الجهاز المصرفي الجزائري، المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد 08.
- عياش، زبير، ومناصرة، سميرة (2013). دور وسائل الدفع الالكتروني في تحسين الأداء البنكي، مداخلة مقدمة ضمن المنتدى الوطني الثالث بعنوان الصيرفة الالكترونية التقليدية ومتطلبات التمتع الجيد، يومي 2 و 3 ديسمبر، جامعة أم البواقي.
- فضيل، فارس (2013). التقنيات البنكية محاضرات وتطبيقات، مطبعة أموساك رشيد، الجزائر.
- ميهوب، سماح (2014)، أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الأداء التجاري والمالي للمصارف الفرنسية - حالة نشاط البنك عن بعد-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة 2.
- ناظم، محمد، نوري، الشمري، و عبد الفتاح، زهير، العبد اللات (2008). الصيرفة الالكترونية - الأدوات والتطبيقات ومعوقات التوسع - دار وائل للنشر، عمان.

www. Satim.dz

www.Internetworldstats.com.